
دور التعليم في النمو الاقتصادي مع الإشارة إلى حالة الجزائر

حسين بن العارية(*)

أستاذ محاضر، جامعة أدرار - الجزائر.

مقدمة

يرجع الاهتمام بموضوع اقتصاديات التعليم إلى الثلاثين عاماً الأخيرة، فقد بدأ الاقتصاديون يربطون بين الإنفاق على التعليم ومعدل النمو الاقتصادي في المجتمع، فأخذت النظرة في المجتمع تتغير. ويعتبر الإنفاق على التعليم نوعاً من الإنفاق الاستثماري، حيث يترتب على هذا الإنفاق زيادة مهارات وقدرات الأفراد، وبالتالي ارتفاع مستوى الإنتاج الوطني.

هناك اتفاق عام بين الاقتصاديين على أهمية التعليم بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني، لما للتعليم من دور في زيادة معدلات النمو والتنمية الاقتصادية، كذلك لما يشكله الإنفاق على التعليم من ضغط على ميزانية الدول. وقد قامت أبحاث في الدول الغربية بإبراز إسهامات التعليم في معدلات النمو الاقتصادي، وحساب العائد الاقتصادي، سواء على الفرد أو على مستوى المجتمع. ومن بين أهم هذه الأبحاث ما قام به الاقتصاديان SHULTZ و DENSION كلٌّ بمفرده بإثبات أن التعليم يساهم بشكل مباشر في زيادة الدخل الوطني، وذلك عن طريق رفع كفاءة وإنتاجية العنصر البشري. وقد ترتب على هذه الأخيرة صدور عدد كبير من الدراسات تتعلق بالفائدة الاقتصادية للاستثمار في التعليم، كما أبدى البنك الدولي اهتماماً كبيراً بقضية التعليم، وأثر ذلك في رفع مستوى العنصر البشري في البلدان النامية.

ويُعتبر النظام التعليمي في الجزائر من أولويات الدولة؛ فمنذ الاستقلال وحتى السنوات الأخيرة، طبقت الدولة مجموعة من الإصلاحات، في محاولة منها لرفع مخزون الرأسمال التعليمي في المجتمع، أي تحقيق قاعدة تعليمية قوية تستند إليها في حركتها التنموية، وقد تمكنت من رفع معدل تعليم الشباب، حيث أصبح سنة ٢٠٠٩ حوالي ٩٧ بالمائة، فضلاً عن جهودها في التوسع في حجم المنشآت التعليمية وتنفق حوالي ١٨,٢ بالمائة من ميزانيتها للتعليم سنة ٢٠٠٨.

ولقد أصبح التعليم فرعاً جديداً ومستقلاً من فروع علم الاقتصاد، وله دور مهم في تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي. ولذلك سوف نحاول في هذه الدراسة توضيح مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي بالنسبة إلى الحالة الجزائرية، من خلال إبراز أهمية التعليم كرأس مال بشري، ومحاولة توضيح دور التعليم في تحقيق النمو الاقتصادي انطلاقاً من مؤشر الناتج الداخلي الخام (PIB)، الذي يقيس درجة النمو إما من خلال الحجم أو القيمة الاقتصادية.

أولاً: التعليم ورأس المال البشري

يهدف هذا المبحث إلى بيان أهمية التعليم كرأس مال بشري، وأن التعليم يعدّ شكلاً من أشكال الاستثمار التي تساهم في تطوير الفرد والمجتمع، وكذا الحتمية الاقتصادية والمزدوجة للتعليم، حيث إنه يعتبر استهلاكاً واستثماراً في نفس الوقت.

١ - تطور النظرة الاقتصادية إلى التعليم

لقد أدرك الاقتصاديون منذ القدم أن الإنسان جزء هام من ثروة الأمم، ولكن ما لم يؤكدوه هو أن الناس يستثمرون في أنفسهم، بل نظر البعض إلى الإنسان على أنه غاية في حد ذاته في خدمة النظام الاقتصادي، وأنه ليس جزءاً من هذا النظام، كما أسهمت بعض الصعوبات المنهجية الرياضية والاقتصادية في إهمال هذا العامل؛ فلقد نادى كينز^(١) بأن العامل الحاسم في التنمية الاقتصادية هو زيادة رأس المال المستثمر، أما العنصر البشري فلا يقوم إلا بدور سلبي في عملية الإنتاج، وبالتالي في عمليات النمو والتنمية، حسب كينز.

واعترض على هذه النظرية الاقتصادي لانج، الذي يقول إن زيادة رأس المال المستثمر أو الزيادة المادية وحدها غير كافية لتحقيق التنمية، وأنه لا بد من إجراء إصلاحات اجتماعية جذرية لتحقيق التقدم والنمو.

ثم بدأ الاهتمام ينتقل تدريجياً من العناصر المادية إلى مجموعة العوامل الكثيرة الداخلة في عمليات الإنتاج، التي يمكن تلخيصها فيما يسمى بالقاعدة الهيكلية^(٢). فقد بدأ العلماء الغربيون بمجموعة العوامل الداخلة في الإنتاج، وهو ما تعبّر عنه الدراسات التي أعدت في هذا الشأن، منها دراسة سميث عن الصناعات التحويلية في بريطانيا خلال الفترة (١٩٤٨ - ١٩٥٢) التي أوضحت أن عوامل التطور التقني ونواحي التعليم الأخرى، أدت إلى زيادة في الإنتاج بمقدار ٧٥ بالمئة، وأن الباقي من الزيادة في الإنتاج يرجع إلى زيادة رأس المال المادي وزيادة في القوى العاملة.

وهناك أيضاً دراسة أخرى في فترة الخمسينيات أظهرت أن تحسين العوامل التعليمية

(١) محمد نبيل نوفل، **التعليم والتنمية الاقتصادية** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٩)، ص ٢٢.

(٢) فايزة محمد حسن أخضر، «اقتصاديات تعليم الفتاة السعودية»، (أطروحة دكتوراه، كلية التجارة،

جامعة عين شمس، قسم الاقتصاد، القاهرة، ١٩٩٣)، ص ٢٣.

للقوى البشرية ساهمت في زيادة الناتج الوطني بمقدار ١,٢، أما الزيادة في رأس المال المادي والقوى والقوى العاملة، فقد أدت إلى زيادة الناتج الوطني زيادة مقدارها ٠,٢٦، و ٠,٨٤ على التوالي.

لكن هذه النظرة إلى العمل كانت خاطئة فيما مضى، ذلك أن إحصاء الأفراد الذين يستطيعون العمل ويريدونه، واعتبار هذا العدد مقياساً لكمية عامل اقتصادي معين لا يعني أكثر مما يعينه إحصاء مختلف أنواع الآلات لتحديد أهميتها الاقتصادية بوصفها رصيماً من رأس المال.

العامل الحاسم في التنمية الاقتصادية، حسب كينز، هو زيادة رأس مال المستثمر، بينما يرى لاج أن لا بد من إجراء إصلاحات اجتماعية، بالإضافة إلى زيادة رأس المال، لتحقيق التقدم والنمو.

ومع بداية الستينيات بدأت فكرة القيمة الاقتصادية للتعليم تجد رواجاً بين العلماء والمنظمات الدولية المختلفة، وبدأت فكرة رأس المال البشري والاستثمار في التعليم تجذب الاهتمام على أنها العامل الحاسم وأهم عامل في تحقيق التنمية الاقتصادية، وخاصة في الدول النامية، فبدأت تسود فكرة أن التنمية الاقتصادية محصلة للاستثمار في القوى البشرية ومستواها التعليمي وتدريبها المهني. وبدأ بعض المهتمين^(٣) بالدول الأقل تقدماً يرون أن مفتاح حل مشكلاتها هو التعليم، وتعاني الدول الفقيرة ضعف الاستثمار في الإنسان.

ومما يبرهن على أهمية دور رأس المال البشري في التنمية، النهضة السريعة للدول التي دمرت أثناء الحرب العالمية الثانية، فقد كانت التقديرات الأولى تعطي زمناً أطول لقيام اقتصادياتها من جديد، وهي تقديرات لم تضع في الاعتبار كل جوانب رأس المال، فأهملت الدور الذي يقوم به رأس المال البشري في الإنتاج، وهذا يؤكد أن تقدم ورقي الأمم أصبح يقاس بما لديها من ثروات حقيقية تكمن في قدرات وطاقات أفرادها، فالعقل البشري هو عهد وقوة الأمة.

وفي الثمانينيات كان الإجماع الدولي على المستوى السياسي والاقتصادي على ضرورة التغيير الجذري لأهداف التعليم وعملياته وأساليبه، وذلك من منطلق أنه استثمار في البشر، وعليه تتحدد صياغة مستقبل الأمم. ومن أهم مظاهر الاهتمام بتطوير التعليم على المستوى العالمي، صدور التقرير الرئاسي الأمريكي في عام ١٩٨٣، وعنوانه «أمة معرضة للخطر»، الذي يحذر من عدم صلاحية نظام التعليم الأمريكي، وتقرير «بوتشامب»، وكذلك عقد قمة «بورिका» لرؤساء دول السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٨٦، لبحث وسائل تطوير التعليم.

(٣) أفكار محمد قنديل، «تقييم مشروعات الاستثمار الاجتماعية، مع التطبيق على التعليم الجامعي» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، قسم إدارة الأعمال، القاهرة، ١٩٩٣)، ص ٤٥.

٢ - سياسة الاستثمار في رأس المال البشري

أخذ الاهتمام بسياسة الاستثمار في رأس المال البشري من طرف العديد من الدراسات في تحليل الوظيفة الاقتصادية لهاته الموارد، وسوف نحاول توضيح ذلك من خلال العنصرين التاليين.

أ - كيفية تحديد مقدار الاستثمار في رأس المال البشري

يعرّف رأس المال البشري^(٤) بأنه المعرفة والقدرات التي حصل عليها الرجال والنساء ببعض التكلفة التي لها ثمن في سوق العمل لأنها ذات فائدة في العملية الإنتاجية، ونجد صعوبة لحساب مقدار الاستثمار في الإنسان مقارنة بالطريقة المتبعة بالنسبة إلى السلع الرأسمالية، وهي تحديد مقدار ما أنفق على إنتاجها. أما بالنسبة إلى الإنفاق، فنجد جانباً من هذا الإنفاق (الإنفاق على الإنسان)، ذا طابع استهلاكي بحث، وجانباً آخر له طابع إنتاجي بحث (استثماري)، وجانباً ثالثاً يمزج بين الاستهلاك والاستثمار، وهو معظم ما ينفق على الإنسان.

وثمة بديل آخر لحساب الاستثمار في الإنسان، وذلك بحساب مقدار العائد منه، بدلاً من حساب الإنفاق عليه. وعلى الرغم من صعوبة تحديد وقياس عائدات الاستثمار في الإنسان، فإن تحليل بعض جوانب هذا الإنفاق قد توضح طبيعة هذا الاستثمار، ومن ذلك الإنفاق^(٥) على الخدمات الصحية والتدريب المهني، والتعليم النظامي وتعليم الكبار والهجرة وراء العمل، فالمصانع وغيرها من المؤسسات التي تنفق على تدريب وتعليم عمالها تسترد في الغالب ما تنفقه وأكثر. وأما ما يحفز نحو تراكم رأس المال البشري^(٦)، فهو احتمال تحقيق قدرة دخل أعلى، وهذا هو العائد المالي الذي يبرر الاستثمار في رأس المال البشري، سواء من قبل الأفراد أو أرباب العمل أو المجتمع عموماً.

ب - النتائج المرتبة على سياسة الاستثمار في رأس المال البشري

تفرض هذه النظرة إلى الإنسان على أنه رأس مال، وأن الإنفاق عليه استثمار المنطقية كما يقول شولتز، وتطرح بعض الملاحظات على سياسة الاستثمار في رأس المال البشري، وهي:

- رأس المال البشري يمثل رأس المال المادي، فهو يعطي عائداً معيناً، ويتعرض لعوامل الإهلاك بمضي الزمان، فالحد الأقصى لحياة رأس المال الذي يتحقق بالتعليم هو الفترة التي تبقى في حياة الفرد بعد تحصيله التعليم.

(٤) Lester M. Salamon, «Why Human Capital? Why Now?: An Overview,» in: David Hornbeck and Lester M. Salamon, eds., *Human Capital and America's Future: An Economic Strategy for the Nineties* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1991), p. 6.

(٥) Jason Juffras and Isabel V. Sawhill, «Financing Human Capital Investment,» in: Ibid., p. 328.

(٦) التعليم والعالم العربي: تحديات الألفية الثالثة (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث

الاستراتيجية، ٢٠٠٠)، ص ١١٣.

- هناك اهتمام كبير في كثير من البلدان (خاصة البلدان النامية) بالاستثمار في بعض التخصصات على حساب تخصصات أخرى، مما يؤدي إلى استخدام بعض القوى العاملة ذات الكفاءة والمهارة للعمل في مجالات تختلف عن تخصصاتهم، أو في مجالات لا تحتاج إلى مثل كفاءاتهم العالية، فتكون النتيجة هي هدر الكفاءات العلمية التي أنفق عليها، وكذلك تحطيم نفوس هذه الكفاءات بوضعها في الأماكن غير المناسبة لها.

- يجب على الدولة تشجيع الاستثمار في رأس المال البشري، وذلك بحثاً البنوك والهيئات والجامعات على تحمل نفقات التعليم للطلاب غير القادرين فقط، أو تقديم قروض طويلة لمن يريد تكملة تعليمه.

٣ - التعليم في النمو كمكون استثماري واستهلاكي

إلى جانب كون التعليم خدمة استهلاكية، إلا أنه يعدُّ استثماراً للموارد البشرية ورأس المال بكل المقاييس الاقتصادية. وهذا ماسنحاول توضيحه من خلال ما يلي:

أ - هل التعليم إنفاق استثماري أم استهلاكي

لقد كان يُنظر قديماً إلى التعليم على أنه استهلاك لا عائد، باعتباره خدمة اجتماعية تقدم للمجتمع، لا تضاهي العائد الناتج من الإنفاق على مشروعات رأس المال المادي كاستصلاح الأراضي مثلاً.

كما كان الهدفان التقليديان للتعليم قديماً هما تنمية الشخصية والإعداد للمواطنة، أما الهدف الثالث فهو الإعداد لممارسة عمل والإسهام في النشاط الاقتصادي.

لقد أكد الاقتصادي أهمية التعليم بوصفه استثماراً وطنياً، ويمكن تلخيص نظرة الاقتصاديين الأوائل حتى ألفرد مارشال في النقاط التالية:

- يعدُّ التعليم سلعةً رأسماليةً وأكثر أهمية من رأس المال المادي، حيث يسهم في زيادة الإنتاجية.

- يعدُّ التعليم سلعة استثمارية معمرة، كما أن التعليم يكسب الفرد سلوكيات وأخلاقيات في مجتمعه، وبالتالي فالتعليم سلعة اجتماعية.

- التعليم، بالتالي يُعتبر أحد منابع الهامة للنمو الاقتصادي. وبما أن التعليم استهلاكي، بغض النظر عن مدى عائده الاجتماعي أو الاقتصادي، كما أنه يساهم كثيراً في ترشيد الإنفاق.

وهناك من يعتبر الإنفاق على التعليم إنفاقاً استهلاكياً، سواء كان الإنفاق من قبل الأسرة أو من قبل الحكومة. وهناك ثلاثة أنواع من الاستهلاك الحقيقي:

- استهلاك يشبع رغبات المستهلك؛

- استهلاك يدعم القدرات؛

- استهلاك يمزج بين النوعين السابقين، وهو يمثل معظم الأنشطة التي يقوم بها الإنسان، أو معظم ما ينفق على تعليم الإنسان، وينمّي قدراته مثل الأنشطة التالية:

- التعليم النظامي من حضانة وابتدائي وإعدادي وثانوي والجامعة؛

- التدريب، سواء كان في المصنع أو في المزرعة أو المكتب؛

- الهجرة، سواء كانت للأفراد أو للجماعات،

أَمْلاً في زيادة دخولهم.

والحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي أن التعليم يولد طلباً قوياً وحاجة ملحة إلى مزيد من التعليم، فالتعليم لا يشبع أبداً، بعكس الطلب على الحاجات المادية التي قد تُشبع السوق في وقتها. فالتعليم بهذه الحقائق استثمار واستهلاك بدرجات متفاوتة، لكن ألفرد مارشال هو أول من اعتبر التعليم نوعاً من الاستثمار الوطني، وأكد

ضرورة اهتمام رجال الاقتصاد بدور التعليم في التنمية الاقتصادية، وضرورة مساهمة الدول في تحمل نفقات التعليم.

لم يُعَد يُنظر إلى العملية التعليمية على أنها نوع من الخدمة تقدّم للناس في عزلة عن العملية الاقتصادية، بل على أنها استثمار للنهوض بمستوى حياة الفرد والجماعة.

ب - مزايا التعليم كاستهلاك، ومزاياه كاستثمار

يُعتبر التعليم النوع الثالث من الاستهلاك، كما أشرنا إليه سابقاً، وهو ما أكّده شولتز، ولذا فإن التعليم استهلاك له قيمة في حدّ ذاته، من جانب أن له عائداً اقتصادياً على الفرد والمجتمع، فهو ذو آثار إيجابية كثيرة في سلوك الفرد.

(١) مزايا التعليم كاستهلاك^(٧): إن التعليم كاستهلاك له عدة ميزات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- سلعة استهلاكية معمرة؛

- استهلاك له تأثير كبير في أنماط الاستهلاك الأخرى؛

- يساهم في تغيير طبيعة العمل الذي يقوم به الفرد، حيث تزداد فرص العمل بزيادة التعليم، وكذلك يقلّ المجهود العضلي بينما يزداد المجهود الذهني؛

- له قيمة نظراً إلى أنه يؤثر في شخصية الإنسان، ويمنحه الثقافة والمعرفة، بصرف النظر عن العائدين الاجتماعي والثقافي.

(٧) عبد الله محمد عبد الله الشناوي، «الإنفاق الحكومي وأثره على التعليم» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، قسم الاقتصاد، القاهرة، [د.ت.])، ص ٤٧.

(٢) مزايا التعليم كاستثمار^(٨): من بين عناصر الإنتاج، نجد العمل أو القدرة التنظيمية التي تؤدي إلى تحسين هذه العناصر عن طريق التعليم بالمعنى الواسع، الذي يشمل التدريب، فالتعليم كاستثمار يؤدي إلى:

- جعل الفرد أكثر حماساً ورغبة في الاختراع والابتكار؛
- يساعد على تقسيم العمل واستخدام التكنولوجيا؛
- يساعد على إمكانية أي تكنولوجيا تُكتشف بدون أي تأخير؛
- يساعد ويحفز الاقتصاد القومي والدولي على تصدير العمل والمنظمين؛
- يسمح بزيادة مزايا التوليف بين عناصر الإنتاج، والمقارنة بين باقي العناصر التي تستخدم عناصر بشرية أقل كفاءة.

وبناءً على ما سبق، يتبين أن التعليم يخدم غرضاً مزدوجاً، فهو يركز على زاويتين «الاستهلاك والاستثمار»، وهما يكادان يندمجان، فلا يمكن القبول بوحدة بدون الأخرى، وبالتالي فإن للتعليم حتمية اقتصادية مزدوجة، فهو استثمار من حيث قيامه بإعداد القوى البشرية اللازمة لعمليات الإنتاج، وهو استهلاك من حيث إشباعه لحاجات الأفراد.

ثانياً: مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي

يتطلب التغير الجذري في عمليات الإنتاج التي تحتاجها التنمية التفكير في موضوع العمالة، وتوزيع القوى البشرية وتدريبها وإكسابها مهارات تعينها على إحداث التطور؛ فزيادة الثروة الوطنية بزيادة الإنتاج في السلع مصدر رئيسي للتنمية الاقتصادية أو زيادة الدخل القومي، وبالتالي تحسين دخل الفرد، كما أن تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب توفير القوى العاملة المدربة والمؤهلة بمهارات وتخصصات متنوعة تقوم بالعمل وتؤديه على أحسن مستوى ممكن. ومن هنا كان الارتباط الوثيق بين التعليم والاقتصاد، إذ لم يعد ينظر إلى العملية التعليمية على أنها نوع من الخدمة تقدم للناس في عزلة عن العملية الاقتصادية، وإنما أصبح ينظر إليها على أنها استثمار بصورة أساسية، وأنها والنشاط الاقتصادي وجهان لعملية تستهدف النهوض بمستوى حياة الفرد والجماعة^(٩).

١ - ماهية العلاقة بين التعليم والاقتصاد

أخذ التعليم منذ الستينيات منعطفاً جديداً، وأسهمت الدراسات في تحليل الوظيفة

(٨) يسرية مغازي شعير، «اقتصاديات التعليم ومحاولة لقياس العائد الاقتصادي من التعليم الجامعي في مصر»، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٨٢)، ص ٢٧.

(٩) فريدريك هاريسون وتشارلز مايرز، **التعليم والقوى البشرية والنمو الاقتصادي: استراتيجيات تنمية الموارد البشرية**، ترجمة إبراهيم حافظ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٦)، ص ٧٥.

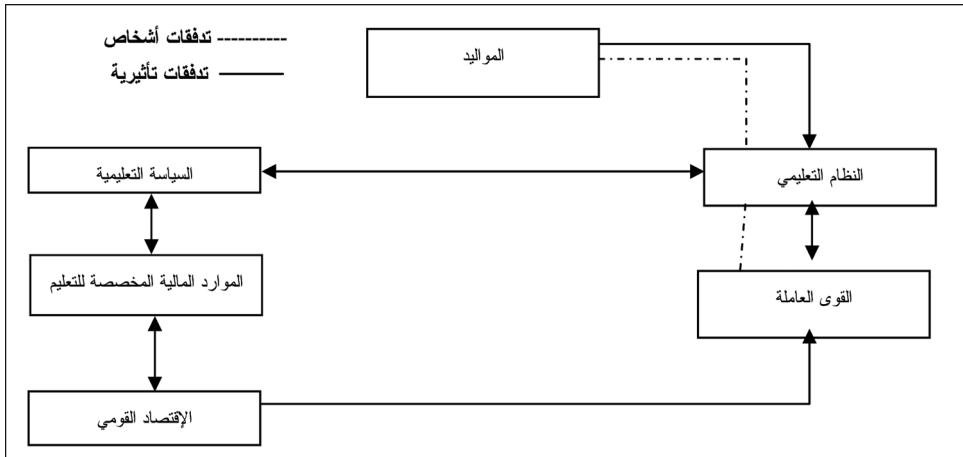
الاقتصادية للتعليم حتى أصبح اقتصاد التعليم من الموضوعات الرئيسية في مجال الاقتصاد بل فرعاً من العلم قائماً بذاته.

أ - التعليم والتنمية الاقتصادية

تتوقف درجة نجاح ومصادقية التعليم على مدى قدرته على الاستجابة لما يتطلبه اقتصاد بلد ما من يد عاملة على مختلف المستويات والتخصصات، كما ينجح تأثير الاقتصاد في النظام التقليدي من خلال ما يخصصه له من موارد مالية، مما يساعد هذا النظام على أداء عمله بكفاءة ونجاح، وذلك في وجود سياسة تعليمية مناسبة^(١٠). لذا فإنه من خلال دور التعليم في التأثير في الموارد البشرية، وتهيئتها للعمل والإنتاج، تتضح العلاقة القومية بين النظام التعليمي في المجتمع والاقتصاد القومي، ويوضح الشكل الرقم (١) ماهية هذه العلاقة.

الشكل الرقم (١)

علاقة النظام التعليمي في المجتمع بالاقتصاد



المصدر: *Methods and Statistical Needs for Education Planning* (Paris: Economic Co-Operation and Development, 1967), p. 60.

يضمّ هذا الشكل نوعين من التدفقات؛ الأول، التدفقات في صورة موارد بشرية، والثاني، التدفقات التأثيرية، فيتضح وجود علاقة تأثيرية متبادلة بين الاقتصاد والنظام التعليمي، وذلك من خلال التأثير المتبادل بين النظام التعليمي والقوى العاملة في المجتمع، كما أن التعليم نفسه يُعتبر، كما يتضح من الشكل، المدخل الطبيعي إلى الاستفادة من الموارد البشرية في المجتمع، ويظهر ذلك في وجود تدفق للماليد إلى النظام التعليمي. وهذا التدفق

يؤثر، في نفس الوقت، في كفاءة وقدرة النظام التعليمي في استيعابه بما يحقق الاستفادة المثلى من الموارد البشرية.

ب - التعليم والنمو الاقتصادي

يحدد النمو الاقتصادي^(١١) بأربعة محددات رئيسية:

– النمو في القوى العاملة، ويمكن أن يكون بسبب الزيادة في عدد السكان؛

القوى البشرية هي مصدر الثروة الحقيقية لأي دولة.. وليس سبب تخلف الدولة افتقارها إلى موارد طبيعية بقدر ما هو افتقارها إلى موارد بشرية.

– النمو في رأس المال البشري، ويكون عن طريق زيادة المهارات التي تمتلكها القوى العاملة، أو مقدار التعليم، أو التدريب والخبرة؛

– النمو في رأس المال المادي، ويعني توفر الآلات الحديثة والمصانع ووسائل النقل وسهولة الاتصالات التي تزيد من عملية الاستثمار؛

– التقدم التكنولوجي الذي يوفّر طرقاً حديثة مختلفة للإنتاج، وأشكالاً جديدة لمنظمات ومؤسسات الأعمال.

ولقد اهتمت نماذج النمو الاقتصادي في السنوات الماضية بإدخال المساهمة التي تقطع عملية تنمية الموارد البشرية ضمن مدخلات هذا النمو. فمن أهم هذه الدراسات الحديثة لتحليل إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراستا شولتز ودينسون؛ فلقد قام هذان الاقتصاديان، على سبيل المثال، كلٌّ بمفرده، بإثبات أن التعليم له مساهمة مباشرة في زيادة الدخل الوطني، وذلك عن طريق رفع كفاءة وإنتاجية اليد العاملة^(١٢).

كذلك قام خبراء من البنك الدولي في عام ١٩٨٠ بقياس العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والإلمام بالقراءة والكتابة ومتوسط العمر المرتقب، أو المتوقع أن يعيشه الإنسان في ٨٣ دولة من دول العالم الثالث، فوجدوا أن الاثنتي عشرة دولة التي حققت أعلى معدلات النمو الاقتصادي كانت تتمتع بأعلى المعدلات في التعليم، وكذلك ما يحقق مواطنوها أطول عمر متوقع^(١٣).

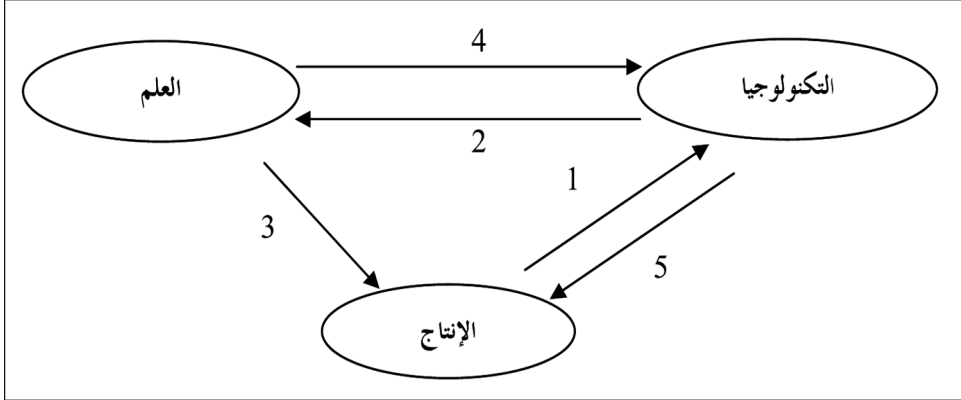
ويمكننا أن نصور العلاقة بين العلم والتكنولوجيا والإنتاج في الشكل الرقم (٢).

(١١) Richard G. Lipsey, Paul N. Courant and Christopher T. S. Ragan, *Microeconomics*, 12th ed. (New York: Addison Wesley, 1998), p. 727.

(١٢) محمد يوسف حسن، «أثر الانتشار التعليمي على التنمية الاقتصادية: دراسة تحليلية في الدول النامية»، في: **الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٠)، ص ٤١.

(١٣) George Psacharopoulos and Maureen Woodhall, *Education for Development: An Analysis of Investment Choices* (New York: World Bank; Oxford University Press, 1986), p. 19.

الشكل الرقم (٢) العلاقة بين العلم والتكنولوجيا والإنتاج



- السهم الرقم (١): أثر الإنتاج في التكنولوجيا.
 السهم الرقم (٢): أثر التكنولوجيا في العلم.
 السهم الرقم (٣): أثر العلم في الإنتاج.
 السهم الرقم (٤): أثر العلم في التكنولوجيا.
 السهم الرقم (٥): أثر التكنولوجيا في الإنتاج.

ولقد كان أثر التعليم في الإنتاج والتكنولوجيا، وهو ما يمثله السهمان ٣ و ٤، ضئيلاً جداً، أما في الوقت الحاضر فقد اتضح وبرز هذا الدور العام.

إن ربط التعليم بالنمو الاقتصادي مبدأ هام أخذ به الاقتصاديون من خلال دراسات عديدة، ولكن يجب التأكيد أن التعليم ليس هو الشكل الوحيد في الاستثمار البشري، إذ إن هناك الإنفاق على الصحة، الذي يُعتبر مسلكاً هاماً آخر من مسالك الاستثمار البشري^(١٤).

٢ - بعض نماذج قياس مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي

يهدف هذا البحث إلى إظهار المحاولات الجادة لقياس القيمة الاقتصادية للتعليم، وأهم الطرق والأساليب لقياس العائد الاقتصادي للتعليم والنتائج المتحصل عليها.

أ - طريقة البواقي

تُنسب هذه الطريقة إلى الاقتصادي سولو (Solow) الذي افترض دالة إنتاج خطية يتم من خلالها تقدير الناتج الوطني المتحقق باستخدام رأس المال والعمل كعنصري إنتاج وحيدين، ثم يتم قياس مساهمة التعليم في الناتج الوطني عن طريق تقدير الفرق بين الناتج

(١٤) حسن، المصدر نفسه، ص ١٨.

القومي المتحقق فعلاً والناتج القومي الذي تم تقديره، وفقاً للنموذج التالي^(١٥):

$$Y = y(k, L) + Y(E)$$

ومنه:

$$Y(E) = Y - Y(K, L)$$

حيث:

Y : الناتج القومي فعلاً $Y(K, L)$: الناتج القومي المقدّر باستعمال العمل ورأس المال فقط.
 $Y(E)$: تقدير الناتج القومي الفائض بسبب التعليم.

ومن خلال هذه الطريقة تم قياس مساهمة التعليم في تحقيق النمو الاقتصادي، وحاول اقتصاديو التعليم باستخدام دالة الإنتاج الكلية التقليدية حساب الجزء الفائض غير المفسر عن النمو الاقتصادي في حالة تضمين تغيرات ساعات العمل ورأس المال المادي فقط في دالة الإنتاج، وقد توصل سولو إلى أن ٧٨,٥ بالمائة من زيادة الناتج القومي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ١٩٠٩ - ١٩٤٩ كان يرجع إلى هذا الفائض.

كذلك أكدت بعض الدراسات التي استخدمت هذه الطريقة في القياس أن أكثر من نصف الاختلاف في نصيب الفرد من الناتج بين البلدان المرتفعة الدخل والمنخفضة الدخل يرجع إلى الاختلاف بينها في رأس المال البشري.

وفي الفترة (١٩٥٠ - ١٩٦٢) سُجِّلَت تباينات التقديرات لنسبة مساهمة التعليم في نمو الناتج، حيث تراوحت هذه التقديرات من ٢,٥ بالمائة في ألمانيا لتصل إلى ١٢ بالمائة في بريطانيا، و ١٤ بالمائة في بلجيكا، و ١٥ بالمائة في الولايات المتحدة، و ٢٥ بالمائة في كندا، وفي الدول النامية تراوحت بين ١ بالمائة و ٣ بالمائة.

ب - طريقة الترابط البسيط

تُعنى هذه الطريقة بربط مؤشرات النشاط التعليمي وبعض مؤشرات النشاط التعليمي ببعض مؤشرات النشاط الاقتصادي، وذلك على أساس المقارنة عبر الزمن في الدولة الواحدة، أو عند نقطة زمنية بين الدول المختلفة. وعادة ما يستخدم مؤشر التحسين في إنتاجية العامل كمقياس للتأثير الاقتصادي للتعليم في ظل هذه الطريقة.

ومن مراجعة نتائج دراسات أجريت في ٣٧ إقليمياً، تناولت أثر تعليم المزارعين في الإنتاجية الزراعية، تبين أن في ١٥ حالة كان للتعليم الأثر الموجب والمعنوي، فقد بلغ ٠,٠٥، وفي ٦ حالات كان التأثير غير معنوي، وفي ١٦ حالة كان الأثر موجباً وغير معنوي.

(١٥) محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات التعليم مع دراسة خاصة عن التعليم المفتوح والسياسة التعليمية الجديدة (القاهرة: دار الجامعات المصرية، ١٩٩٣)، ص ٢٢.

وأكد تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم عام ١٩٩١، أن زيادة متوسط مقدار التعليم الذي تناله القوة العاملة في سنة واحدة يرفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٩ بالمئة، وينطبق هذا على السنوات الثلاث الأولى من التعليم^(١٦).

إن من أهم الصعوبات التي تواجه قياس العلاقة بين التعليم والإنتاجية هي أنه يلزم قياس تلك العلاقة في نفس الوظيفة، ولكن في الواقع فإن العائد الرئيسي للتعليم الإضافي، يتمثل في فرصة الانتقال إلى وظائف أعلى أجراً.

وبالتالي فإن هذه الطريقة تقدر عائد التعليم الإضافي بأقل من قيمته، وبناءً على ذلك فإن اختلاف الأجور تعطي صورة أوضح عن عوائد التعليم، رغم أن دراسات الإنتاجية قد تظل عقيدة لقياس عائد التعليم المهني بدلاً من التعليم الأكاديمي.

ج - تحليل التكلفة والعائد

يعتمد تحليل التكلفة والعائد على مقابلة تكاليف التعليم بالعائد منه على أساس القيمة الحالية لكلٍّ منها، لأن الحصول على مبلغ معين في المستقبل ليس بنفس أهمية المبلغ المماثل الذي يتوافر لدى الفرد في الفترة الحاضرة، ويعود ذلك إلى أن ما يتوافر من مبالغ يمكن أن يستثمر بسعر فائدة معين، مما يؤدي مع الزمن إلى زيادة مقدار هذا المبلغ^(١٧). فإذا فرضنا أن الدخل من التعليم للمرحلة P للسنة t هو WPt، وأن الدخل من التعليم للمرحلة السابقة I لنفس السنة t هو Wit فإن العائد المتوقع من المرحلة P للسنة t هو:

$$EPt = WPt - Wit$$

وبالمثل فإن إجمالي العائدات السنوية:

$$\sum_{t=1}^n EP = \sum_{t=1}^n (WP - WI) \quad (1) \text{ المعادلة}$$

حيث تمثل n عدد سنوات مرحلة الاستثمار، ويجب حساب القيمة الحالية لهذه العائدات بسعر فائدة معين K.

إذا القيمة الحالية للعائد من التعليم للمرحلة P يساوي:

$$\sum_{t=1}^n (WP - WI)(1 + K)^t \quad (2) \text{ المعادلة}$$

وبالمثل فإن القيمة الحالية لتكاليف التعليم للمرحلة P تساوي:

$$\sum_{t=s}^0 CP (1 + K)^t$$

(١٦) تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩١: تحديات التنمية (نيويورك: البنك الدولي، ١٩٩١)، ص ٦٣.

(١٧) غادة عبد القادر قضي، «قياس العائد الاقتصادي من التعليم في سوريا» (أطروحة دكتوراه، كلية

الاقتصاد والعلوم الإنسانية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٨٢)، ص ٣.

CP هي إجمالي التكاليف المباشرة وغير المباشرة للمرحلة P. و S هي عدد سنوات الدراسة للمرحلة P.

وهنا ثلاث طرق أساسية لقياس القيمة الحالية للاستثمار في التعليم، موضحة في الجدول الرقم (١).

الجدول الرقم (١) طرق تحليل التكلفة والعائد

الطريقة	مفهومها
معدل العائد / التكلفة	وهي تقوم على حساب نسبة العائد المستقبلي المخصوم إلى التكاليف المخصومة عند معدل فائدة محدد، وهو يساوي: المعادلة (١) / المعادلة (٢)
القيمة الحالية لصافي العائد	وهي تقوم على أساس استبعاد القيمة الحالية لمجموع التكاليف من القيمة الحالية لمجموع العوائد أي تساوي: المعادلة (١) - المعادلة (٢)
معدل العائد الداخلي للاستثمار	وهي الطريقة الأكثر استخداماً، وهي تقوم على أساس التعريف الجبري لمعدل الخصم الذي يساوي بين تدفقات التكلفة وتدفقات الدخل في أي فترة زمنية محددة (*). أي تقوم على استخراج معدل العائد K الذي يجعل نتيجة المعادلة التالية تساوي الصفر، أي: $\sum_{t=1}^n (WP - WT)(1 + K)^t - \sum_{t=S}^0 CP(1 + K)^t = 0$

George Psacharopoulos, «Returns to Investment in Education: A Global Update,» *World (*) Development*, vol. 22, no. 9 (1994), pp. 1325-1326.

٣ - إسهامات التعليم في النمو الاقتصادي

يمثل حساب النمو بالنواتج المحلي الإجمالي بديلاً لدراسات معدل العائد، ويقوم حساب النمو على مفهوم دالة الإنتاج الكلي الذي يربط المخرجات بأشكال مختلفة من المدخلات.

أ - نفقات التعليم بالنسبة إلى ميزانية الدولة

لقد بلغت هذه النسبة ١٩ بالمئة خلال الفترة ١٩٦٤ - ١٩٧٢، وسجلت انخفاضاً ما بين سنتي ١٩٧٤ - ١٩٨٢ إلى ١١,٦ بالمئة، وحيث شكلت النفقات ٨ بالمئة سنة ١٩٨٢ وهي نسبة منخفضة آنذاك مقارنة بالدول المتقدمة التي كانت تخصص بحوالى ١٥ - ٢٠ بالمئة من ميزانياتها للتعليم، ثم لتعاود في الارتفاع في نهاية سنوات الألفية، كما يوضح ذلك الجدول الرقم (٢).

ونلاحظ أن التعليم يأخذ الأولوية في الإنفاق الاستثماري، حيث خصصت الدولة ١٦,٧ بالمئة من ميزانية الاستثمار لقطاع التعليم سنة ٢٠٠٤ مقابل ١٤,٢ بالمئة سنة ١٩٩٦، وتحتل بذلك الأولوية إلى جانب الاستثمارات في القطاعات الأخرى.

الجدول الرقم (٢)

نسبة نفقات التعليم بالنسبة إلى ميزانية الدولة

السنوات	النسبة المئوية من ميزانية الدولة الموجهة إلى التعليم
١٩٦٤ - ١٩٧٢	١٩
١٩٧٤ - ١٩٨٢	١١,٦
١٩٩٧	١٦,١٩
٢٠٠٠	١٤,٣
٢٠٠٤	١٦,٧
٢٠٠٥	١٦,٨
٢٠٠٦	١٩
٢٠٠٩	١٩,٦

المصدر: انطلاقاً من معطيات البنك الدولي حول التعليم في منطقة MENQ (شباط/فبراير ٢٠٠٩).

ب - تطور نفقات التعليم بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر

تشكل نفقات التعليم في الجزائر جزءاً هاماً من النفقات العمومية، وعبئاً ثقيلاً على ميزانية الدولة، فمنذ الستينيات ارتفعت نفقات الدولة على التعليم، كما يوضح الجدول الرقم (٣):

الجدول الرقم (٣)

تطور نفقات التعليم بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام

السنوات	النفقات بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام بالمئة
١٩٦٧	٦
١٩٧٠ - ١٩٨٠	١١
١٩٩١	٥,١
١٩٩٣	٨,٤
٢٠٠٠	٦,١
٢٠٠٦	٦
٢٠٠٩	٧

المصدر: المصدر نفسه.

إن الانخفاض الملاحظ بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام منذ بداية التسعينيات يمسّ أساساً النفقات الجارية للتعليم الأساسي والثانوي، مقابل الارتفاع في الإنفاق على التعليم العالي، حيث انخفضت نفقات التعليم من ٩٧,٤ مليار دينار جزائري سنة ١٩٩٣ إلى ٨٥,١ مليار دينار جزائري سنة ٢٠٠٠، وهو ما يمثل ٦,١ بالمئة من الناتج الداخلي الخام مقابل ١١ بالمئة سنوات السبعينيات و ٨,٤ بالمئة سنة ١٩٩٣.

ج - تحليل مختلف مؤشرات النمو في الجزائر

يمثل حساب النمو في الناتج المحلي الخام (PIB) والإنتاجية الإجمالية للعوامل (PTF) بديلاً لدراسات معدل العائد. ولقد اعتمد صندوق النقد الدولي على هذين المؤشرين لدراسة النمو الاقتصادي في الجزائر على مرور الزمن، والجدول الرقم (٤) يوضح ذلك:

الجدول الرقم (٤)

حساب معدل النمو في الجزائر للفترة ١٩٦٥ - ٢٠٠٥

السنوات	PTF أدنى قيمة	PTF أعلى قيمة	PIB	رأس المال المادي	العمل	رأس المال البشري (أدنى قيمة)	رأس المال البشري (أعلى قيمة)
١٩٦٥ - ١٩٧٠	٣,٩	٥,٢	٦,٤	٢,٢	٠,٣	٥	صفر
١٩٧٠ - ١٩٧٥	١,٣ -	٠,٢ -	٥,٢	٧,١	٣,٣	٩,١	٤,١
١٩٧٥ - ١٩٨٠	٤,٦ -	٣,٢ -	٦,٢	١٠,٣	٦,٨	١٤,٨	٩,٨
١٩٨٠ - ١٩٨٥	٢,٣ -	٠,٩ -	٥,٢	٥,٣	٣,٥	٩	٦,٣
١٩٨٥ - ١٩٩٠	٤,٢ -	٢,٦ -	٠,١	٣	١,٤	٨,٥	٣,٥
١٩٩٠ - ١٩٩٥	٤,٣ -	٢,١ -	٠,٣	١	٣,٥	٩	٤
١٩٩٥ - ٢٠٠٠	١,٨ -	٠,٣	٣,١	١,٣	٤,٧	٨,٧	٣,٧
١٩٩٥ - ٢٠٠٥	١,٥ -	٠,٦	٣,٥	١,٦	٥	٨,٩	٣,٩

المصدر: «Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix,» International Monetary Fund, Country Report, no. 03/69 (Mars 2003).

من خلال الجدول نلاحظ أن PTF أصبح سالباً سنة ١٩٧٠، وبقي كذلك حتى سنة ١٩٩٠، وبالتالي فإن النمو المتباطئ للجزائر راجع إلى الاستغلال غير الفعال لعوامل الإنتاج، وليس لنقص في الموارد البشرية والمادية.

نلاحظ كذلك أن هناك تحسناً ملحوظاً لـ PTF من ١٩٩٥، وإن بقي سالباً، وذلك راجع إلى إعلان الجزائر عن برنامج الإصلاح من طرف المسؤولين، لأن معظم المؤسسات كانت مسيرة من طرف الدولة التي لم يكن لديها سلطة فعلية على الإدارة، باستثناء قطاع المحروقات. وبالنسبة إلى النمو السلبي لـ PTF في الجزائر فهو راجع إلى الدور الهش الذي يلعبه نظامنا التعليمي في الاستثمار في رأس المال البشري والمادي.

خاتمة

إن نمو العلم وتقدمه يعني تزايد المعرفة والمعلومات، وهذا النمو ينعكس على تحسن عوامل الإنتاج؛ فالتعليم يرفع من قدرة الإنسان على زيادة الإنتاج وتحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي؛ فاليابان مثلاً، بالرغم من نقص الموارد الطبيعية لديها وعدم كفاية رؤوس الأموال، استطاعت الوصول إلى مرحلة الانطلاق الذاتي، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، ويرجع ذلك إلى أثر التعليم ودوره في الاقتصاد الياباني. أما الجزائر ومعظم البلدان العربية فتعاني

ضعف الاستثمار البشري، فلقد أثبتت تجاربها التي ركزت على الاستثمار المادي فشل هذا الأسلوب في تحقيق التنمية المرجوة، حيث كانت هذه البلدان تعتمد على الوفرة النسبية لعنصر العمل، إستنداً إلى فكرة أن ندرة الموارد الاستثمارية هي سبب التخلف.

ومن خلال هذا البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

- التعليم يساهم في رفع انتاجية وربحية المؤسسات والأشخاص، وإن تكيف الأولى مع التطورات التكنولوجية المتسارعة ودعم جهود البحث والتطوير داخلها يفترض تشغيل يد عاملة عالية المستوى، فضلاً عن الآثار الإيجابية لاقتصادات التعليم.

- أصبحت النظرة إلى الاستثمار في تعليم البشر كاستثمار الحقيقي في المشاريع الإنتاجية الأخرى، وهي النظرة إلى الإنسان أنه رأس مال وأن الإنفاق عليه استثمار.

- القوى البشرية في أي دولة من دول العالم هي مصدر ثروتها الحقيقية، وأن السبب الأساسي في تخلف البلاد ليس الفقر في الموارد الطبيعية ولكن التخلف في مصادرها البشرية.

- إن للتعليم حتمية اقتصادية مزدوجة بحيث يعتبر استثماراً واستهلاكاً في نفس الوقت؛ استثماراً مباشراً من حيث قيامه بإعداد القوى البشرية اللازمة لعمليات الإنتاج، واستهلاكاً من حيث إشباعه لحاجات الأفراد.

- إن التعليم يساهم بشكل مباشر في زيادة الدخل الإجمالي، وذلك عن طريق رفع كفاءة وإنتاجية اليد العاملة.

- الجزائر ومعظم البلدان العربية تعاني ضعف الاستثمار في رأس المال البشري.

- بذلت الجزائر جهوداً كبيرة في إصلاح نظامها التعليمي، إلا أن السياسة التعليمية المنتهجة ركزت على التوسع الكمي للتعليم على حساب النوعية.

- ضعف مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي بالجزائر من خلال الدراسة التي قام بها صندوق النقد الدولي.

- التعليم لا يزال في الجزائر مطلباً استهلاكياً، وليس استثماراً قومياً، ذلك ما أدى إلى ضعف إسهامه في النمو الاقتصادي في الجزائر.

ومن خلال ما جاء في هذا البحث، وعلى ضوء النتائج **نطرح التوصيات التالية:**

- نشر الوعي حول أهمية التعليم، وأهمية توافر قوى عاملة ماهرة ومدربة، وذلك من خلال أجهزة الإعلام، وعقد ندوات في المدارس والثانويات والجامعات حول هذا الموضوع.

- تأصيل فكرة تعاون المؤسسات والمصانع الخاصة مع وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي لتعليم وتدريب الطلبة.

- وجوب نشر البحث التعاقدية بين الجامعات والجهات الراغبة في البحث، وذلك لترويج وتسويق قدرات الجامعيين العلمية والتكنولوجية.

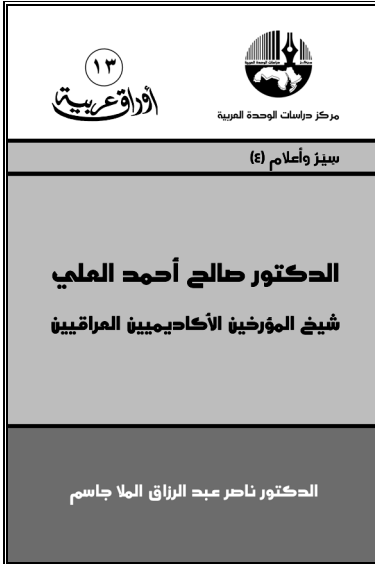
- وضع نظام تعليمي خاص للمتفوقين والموهوبين والناخبين في كل جامعة، وتقديم التسهيلات الممكنة لهم.
- وجوب مساهمة القطاع العام والخاص في دعم الأبحاث العلمية عن طريق وجود مراكز بحوث، وتطوير حقيقي لكل مؤسسة إنتاج أو شركة.
- ضرورة وجود مرونة في تقنين وتقييم الوظائف الحكومية بما يتناسب مع خطط التنمية، وأولويات القطاعات من حيث مساهمتها في التنمية الاجتماعية.
- ضرورة توفير جهة تقوم بإعداد البيانات المتعلقة بالتعليم بكافة فروع وأنشطته بجميع أنحاء الوطن، وتعمل على تنظيم الحصول على المعلومات، وذلك لتوفير الوقت والجهد للباحثين في هذا المجال □

صدر حديثاً

الدكتور صالح أحمد العلي

شيخ المؤرخين الأكاديميين العراقيين

د. ناصر عبد الرزاق الملا جاسم



تعرف هذه الورقة بالدكتور «صالح أحمد العلي (١٩١٨ - ٢٠٠٣)» شيخ المؤرخين الأكاديميين العراقيين، وأعماله النفيسة التي جازت الثلاثين كتاباً بين تأليف وتحقيق وترجمة.

قد كانت غاية العلي من دراساته الإجابة عن سؤال كبير: كيف يمكن كتابة تاريخ جديد للعرب؟ وهو يرى في ذلك مسؤولية العرب أنفسهم، لأن التحديات المعاصرة تملي عليهم أن يتكوّن لديهم تفسيرهم الخاص لتاريخهم، لما لهذا التاريخ من أهمية في تأكيد مكونات الأمة والكشف عن هويتها.

٣٢ صفحة

التمن: دولاران

أو ما يعادلها